مؤلفان فى أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية

1. Warriner (Doreen) : Land and Poverty in the Middle East.
2. A. El Geritly : The Structure of Modern Industry in Egypt.

الكتاب الأول بحث تولته سيدة بريطانية اسمها دورين وارينر (Doreen Warriner) تحت إشراف المعهد البريطانى لدراسة الشئون الدولية ، ونشرته فى الأسابيع القريبة الماضية ، تحت عنوان « الأرض والفقر فى الشرق الأوسط » . والكتاب الثانى بحث قام به عالم مصرى شاب من خيرة خريجى المعاهد المصرية والبريطانية ، وهو الدكتور الجريتلى ، للحصول على درجة الدكتوراه فى جامعة لندرة ، وعنوانه « قوام الصناعة الحديثة فى مصر » . وقد نشرت البحث برمته جمعية فؤاد الأول للاقتصاد والتشريع فى عدد نوفمبر — ديسمبر ١٩٤٧ من مجلتها .

ويتصل كتاب « الأرض والفقر فى الشرق الأوسط » من حيث الظروف بأمرين ، يتصل أولا بفترة الحرب العالمية الثانية ، عندما خضعت أقاليم الشرق الأوسط وأهلوها لسيطرة الدول العظمى المحاربة لألمانيا وإيطاليا ، وحُوِّلَ توجيه شئون تلك الأقاليم الاقتصادية نحو ما يضمن حسن استغلالها فى سبيل نيل النصر . وكان من أثر ذلك أن جُمعت تلك الأقاليم فى نظرة اقتصادية واحدة ، فألفت لوضع سياسة تدبيرية واحدة لها هيئة واحدة ، هى « مركز تموين الشرق الأوسط » . وكان مما قامت به هذه الهيئة أن استعانت من جهة بالإخصائيين من أهل تلك الأقاليم فى وضع سلاسل من البحوث والدراسات المتصلة بموارد الغذاء فى الشرق الأوسط ، من حيث عوامل إنتاجها ، ومن حيث ما تتعرض له من الآفات والنكبات ، كما إنها استقدمت — من جهة أخرى — طائفة من العلماء الأوربيين والأمريكيين للمشاركة فى هذه البحوث والدراسات . وكتاب « الأرض والفقر فى الشرق الأوسط » يتصل اتصالا وثيقا — فيما أرى — من حيث تنظيم المادة ، وتنسيق الفصول ، بل

اتجاه التفكير والمنهج ، بتلك البحوث والدراسات المشار إليها .

وينبغى ألا يفوتنى — قبل أن أنتقل لبيان الأمر الآخر الذى يتصل به الكتاب — أن أشير إلى أن الحكومات العربية لم تحاول بعد إنتهاء الحرب — وهذا فيما أعلم — أن تحول لمنفعة العرب تلك الأدوات والهيئات التى خلفها الحلفاء أثناء الحرب ، وذلك على الرغم من أن خلق جامعة الدول العربية بأمانتها العامة ولجانها المختلفة كان يسمح — بل كان يقتضى — ذلك التحويل . وربما يرجع ذلك إلى أننا كرهنا تلك الحرب ، وكرهنا كل ما أنزلته بنا ، من تحكم فى المصير ، ومن تصرف الأجنبى فيما نريد وفيما نملك ؛ فكرهنا سياسة التدبير الموحدة ، وأدوات تلك السياسة . وهذه حالة تزول ، وسنعود لها — نحن العرب بعد حين .

قلت إن كتاب الأرض والفقر يتصل بعهد الحرب ، وهو يتصل أيضاً بأمر خارجى آخر ، يتصل بما يعلنه بعض الساسة المسئولين فى أوربا وأمريكا من وقت لآخر عما يضمرونه من حب أكيد ورغبة صادقة فى معاونة أهل الشرق الأوسط على مكافحة الفقر المدقع الذى هم عليه ، والنهوض بهم إلى مستوى المعيشة اللائق به . وليس من شأنى أن أدعو الناس إلى تصديق ذلك أو عدم تصديقه ، ولكن علىّ أن أقرر أن ثمّ هيئات دولية ، كالمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وهيئة الصحة العالمية ، وهيئة التغذية والزراعة ، وهيئة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم — وإننا جميعا من عرب وغير عرب نسهم فى تلك الهيئات — أن نطاقها يتسع لكل ضروب التعاون ، لننتقل إليها ، ولنترك كل ما يؤدى إلى عودة مناطق النفوذ والامتياز ، فقد صممنا على ألا تعود .

حملنى على أن أقرن كتاب « الأرض والفقر » بدعاوى الساسة ما ورد فى الكتاب — على الرغم من سمته العلمية — من بعض العبارات والادعاءات ، منها العبارة الافتتاحية : « الجوع البالغ حد المجاعة ، الوباء ، نسب الوفيات العالية ، محو التربة ، الاستغلال الاقتصادى — من هذه العناصر تتكون الحياة لسواد الفلاحين فى الشرق الأوسط . » — وقولها إن مستوى الحياة لا يمكن أن ينزل عما هو عليه ، فما دونه إلا الموت . » ، وهكذا — ثم إن تعميم نسبة الاستغلال للملاك الزراعيين جميعا ، وتجنب الإشارة للجهود

التى تبذل فى أنحاء الشرق الأوسط لخدمة الفلاحين ، تنقص كثيراً من قيمة الكتاب العلمية ، وتبعث القارىء على ألا يعطيه ما يستحقه من عناية .

وإنى أعتقد أن المؤلفة كانت تسدى إلى كتابها خيراً لو أنها اتبعت طريقة أخرى فى عرض مادتها : طريقة التحليل الاجتماعى التاريخى للطبقات المتصلة بالإنتاج الزراعى : المالك والمستأجر والأجير — ممن تتكون ؟ ، وكيف تكونت ؟ ، وكيف تتطور ؟ وما المؤثرات والعوامل فى كل حالة ؟ ، وهكذا . إن ذلك أجدى ، وإن ذلك خير ، لأن الوظائف الاجتماعية للطوائف والطبقات لها دائماً أسباب ، ولها دائماً مقتضيات ، ولا ترجع فى وجودها لغرائز الشراهة والسيطرة والأنانية والتطفل فقط . فإذا فهمنا العلل مع حقيقتها أمكن للمجتمع — متى تنبه فيه الوعى — أن يتخذ الوسائل التى تنمى الخير وتقتل الشر .

هذا ما أحببت أن أتناول به البحث بصفة عامة ، ولأتناوله بشىء من التحليل . خصصت المؤلفة الفصل الأول للكلام على العوامل المهمة فى الإنتاج الزراعى : الأرض والناس ، الأرض من حيث اتساعها وطبيعتها ومناخها ومائها ، وتكلمت على مقدار الإنتاج الزراعى ، ووصفته بأنه منخفض — وذلك فيما عدا مصر . أما الفصل الثانى فتكلمت فيه عن أنواع حيازة الأرض الزراعية ، وأهم ما فيه تطوره فى مصر من أيام محمد على ، وفى الأقاليم العثمانية من أيام قانون الأراضى العثمانى نحو تثبيت الملكية الفردية ، ثم بينت ما كان عليه الحال من اختلال — فيما عدا مصر أيضاً — عند ما أقيم نظام الانتداب فى العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرقى الأردن ، وما بذلته دول الانتداب نحو تنظيمه ؛ وهو فصل كان يمكن أن يكون عظيم القيمة لو توسعت فيه المؤلفة نحو التحليل الاجتماعى التاريخى لتكوين الطبقات الذى اشرت إليه . ومن النقط الهامة التى قررتها المؤلفة قولها إن التشريع العثمانى حارب ملكية الجماعات (كالقبيلة مثلا) ، لغرض تحديد المسئولية الفردية عن الضرائب ؛ والفكرة مهمة وصحيحة وتقتضى التوسع والشرح . ومن النقط الهامة كذلك — فيما عدا مصر أيضاً — أن حقوق الارتفاق فى الماء لم تستقر بعد على أوضاع ثابتة .

بعد هذين الفصلين العامين تناولت المؤلفة دراسة الأقاليم إقليما إقليما ، فتحدثت عن فلسطين — وظاهر أنها لا تذهب إلى ما يذهب إليه دعاة الصهيونية

عن استعداد فلسطين هجرة غير محدودة ، وعن شرقى الأردن وسوريا ، ولبنان والعراق ، ومصر .

أما عن مصر فقد تكلمت عن الأرض والفلاحين وعن نظام الأرض ، وعن مستوى المعيشة ، وعن وسائل النهوض به . والفصل يمثل المزايا والعيوب التى قررتها عن الكتاب برمته ، ففيه الإحصاءات والمعلومات مرتبة ترتيبا حسنا ، ولكن ينقص كما قلت التحليل الاجتماعى العلمى العادل الذى يعطى كل ذى حق ما له وما عليه . ومما يسترعى النظر اتساع المجال فى مصر نحو اتباع سياسة التوجيه الاقتصادى ، وهذا حق ، ولكن هذا يستتبع الحذر والدقة فى معالجة شئون الاقتصاد والاجتماع .

وكان مما بحثته المؤلفة فى الفصل الخاص بمصر مشكلة ضيق الأرض الزراعية بالفلاحين ، ورددت فى هذا كلاما يخوض فيه الناس عن جهل وضيق أفق . إنى أستنكر القول بأن أهل مصر أصبحوا عبئا ينبغى الخلاص منه ، لأن ثروة مصر الحقيقية فى أهل مصر ، وإنهم جميعا لازمون لها ، لازمون لمعيشتها ، لقوتها ، لرفاهيتها .

ثم رددت المؤلفة القول بأن أهل الزراعة يزيدون عن حاجة الزراعة كما هى ، وبحثت فى وسائل « امتصاص الزيادة » كما يقولون ، وكان من ذلك أن تعرضت لمستقبل « الاتساع الصناعى » فى مصر — وقررت أن ذلك الاتساع يقيده عاملان : قلة اليد العاملة الماهرة ، وقصور السوق المصرى عن استهلاك إنتاج صناعى ضخم .

أما وقد وصلنا لهذه النقطة فلننتقل لكتابنا الآخر : لكتاب الدكتور الجريتلى فى قوام الصناعة الحديثة فى مصر ، وهو بحث علمى من الطراز الأول يشرّف العلماء المصريين بحق ، وأرجو أن ينقله مؤلفه الفاضل للغة العربية سريعا ، ليزيد نفعه وتعم الناس فائدته .

بدأ المؤلف بعرض تاريخى سريع ، معتمد على مصدر أو مصدرين ثانويين ، وهو ناقص فيما ذكره عن الصناعات القديمة ، وناقص فيما ذكره عن مشروعات محمد على وإسماعيل الصناعية . ولست أذكر النقص لأنى كنت أود ألا يحيد المؤلف عن غرضه ، وهو شرح الموقف الحالى ، بل لأنى أرى أن مشروعات محمد على — على الرغم من إخفاقها الظاهرى —

أثرت فعلا بوسائل تنفيذها ونتائجها فى الاتجاهات التى أحاطت فعلا بالمشروعات الحالية ؛ ولا يتسع المقام لبيان هذا تفصيلا .

بعد هذا خصص المؤلف خمسة فصول لموضوع « تمويل الصناعة المصرية »، وهى أقوى وأهم ما فى البحث كله . ويحس القارىء بأنه الموضوع المحبب لنفس المؤلف ، إذ استوفاه استيفاء كاملا من جميع النواحى ، وكان قويا صريحا حيث تجب القوة والصراحة فى مسائل قريبة جداً منا . ثم تحدث بعد تلك الفصول عن « توزيع الصناعات » ، وينقص الفصل الخاص بهذا الموضوع أن المؤلف لم يربطه ربطا كافيا بالاتجاهات الحاضرة فى بحث العلاقات بين الريف والحضر ، وما ينبغى أن يراعى فى تخطيط « الحاضر » . ثم تأتى بعد ذلك فصول ممتعة فى بيان الصناعات ، وبحث موضوع « الاحتكار » فى الصناعة ومسألة العمل، ومسألة علاقة الحكومة بالصناعة . ويختم المؤلف كلامه بقوله إن تنفيذ خطة تنمية الصناعة (على الوجه الذى شرح) يقتضى فى القائمين بالأمر سعة الخيال والإقدام ، وإن تنفيذ الخطة أو عدم تنفيذها لهى ما يبرر أو لا يبرر بقاء الطبقات الحاكمة فى موقفها الحالى الممتاز . هذه فرصة أمامهم ، فهل ينتهزونها ؟

وهذا قول صريح ، ولكنى أعترض على قوله « الطبقات الحاكمة » : إن كل مصرى ينتمى للطبقات الحاكمة ، إن كل مصرى حاكم ومحكوم ، ومن يقول غير ذلك لا يقبل منه ، فهو إنكار للواقع وهروب من المسئولية .

محمد شفيق غربال